International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)

Vol. (2), No. (4)

IJFAES

August 2023

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية

الإصدار (2)، العدد (4)

"التضامن الأسري والاستدامة: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة 2023"

"Family Solidarity and Sustainability: UAE Case Study 2023"

سيسيل عواد

Cecile Awad

أستاذ مساعد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

c-awad2010@hotmail.com , cecile.awad@mbzuh.ac.ae

ملخص البحث

يتناول البحث الحالي موضوع (التضامن الأسري والاستدامة)، دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، كأحد محاور التنمية الاجتماعية، وتعود أهمية دراسة هذا الموضوع إلى ندرة الدراسات التي تناولته، ولأهمية دور الأسرة في التنمية المستدامة، ودور التضامن الأسري في استدامة الأسرة واستقرارها، وما يُشكّله من أهمية في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الأسرة، وبالتالي التأثير بشكل مباشر على عوامل استدامة الاستقرار الأسري.

يهدف البحث إلى الكشف عن أبرز الإجراءات والسياسات والمبادرات، التي قامت بها دولة الإمارات في دعم ورعاية الأسرة، والتعرُّف على دورها في دعم التضامن الأسري في علاقته بالاستدامة، والتنمية المستدامة بمعاييرها العالمية، والكشف عن أهم عوامل تعزيز التضامن الأسري التي تضمنتها تلك السياسات، والإجراءات اللازمة لتنفيذها، وما شملته من عناصر تعمل على دعم التضامن الأسري، وخاصة ما يرتبط منها بتحقيق الكفاية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، وتأكيد دورها في دعم تماسك الأسر واستدامة استقرارها.

استند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي؛ لتناسبه مع طبيعة الموضوع المدروس، واعتمد على جمع المعلومات وتحليل مضمونها، واستعراض مضمون البيانات ووثائق السياسات والإجراءات التي أقرّتها دولة الإمارات وقامت بها في مجال رعاية الأسرة، ومقاربتها مع مفهوم التضامن الأسري، والاستدامة وأهداف

E-ISSN 2977-1498

https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

التنمية المستدامة، حسب الأجندة العالمية 2030م، إضافة إلى عدد من المؤشرات الإحصائية ذات الصلة بالموضوع.

خلص البحث إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد قامت بالعديد من المبادرات والإجراءات العملية، وأطلقت عددًا من السياسات التشريعية، التي تعمل على دعم تماسك الأسرة، وتعزيز عناصر التضامن بين أفرادها، كما أظهر تكامل تلك الإجراءات والسياسات مع أبعاد التنمية الأخرى، الاقتصادية والبيئية، وتوافقها مع أهداف التنمية المستدامة المعروفة بأجندة 2030م، وكشف البحث عن وجود بعض الثغرات التي تقلل من التضامن الأسري، وتؤثّر سلبًا على تماسك الأسرة، كارتفاع نسب الطلاق، وتأخّر سن الزواج لدى الإناث، وأوصى بعدد من الإجراءات لتلافي تلك الثغرات، بما ينعكس إيجابيًا على مختلف أبعاد التنمية وضمان استدامتها.

الكلمات المفتاحية: التضامن الأسري، الاستدامة، الإمارات العربية المتحدة.

Abstract

The current research deals with the topic (family solidarity and sustainability), a case study of the UAE, as one of the axes of social development, important in facing social and economic problems facing families, thus directly affecting the factors of sustainability of family stability.

The research aims to reveal the most prominent procedures, policies, and initiatives undertaken by the UAE in supporting families, and to identify its role in supporting family solidarity in its relationship to sustainability and sustainable development in international standards, especially related to the achievement of economic and social sufficiency of the families, and to confirm its role in supporting the cohesion of families, and the sustainability of their stability.

The research was based on the descriptive-analytical method. To fit it with the nature of the subject studied, and relied on collecting information and analysing its

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

content, reviewing the content of data, policy documents, and procedures that the UAE has implemented in the field of family care, and its approach to the concept of family solidarity, sustainability, and sustainable development goals, according to the Global Agenda 2030AD, in addition to a number of relevant statistical indicators.

The research shows that the UAE has undertaken many initiatives and measures, and launched a number of policies that work to support family cohesion and enhance elements of solidarity among its members. It showed the integration of these procedures and policies with other dimensions of development, economy, and environment, and their compatibility with the sustainable development goals known as the "2030 Agenda", the research revealed the existence of gaps that reduce family solidarity and negatively affect family cohesion, such as high divorce rates, and late age of marriage for women, and recommended a number of measures to avoid these gaps, which reflects positively on development, thus ensuring its sustainability.

Keywords: Family Solidarity, Sustainability, UAE**.**

المقدمة

مع بدايات الألفية الثالثة ازداد الاهتمام العالمي بقضايا التنمية الشاملة المستدامة، فكانت قمة التنمية المستدامة التي عُقدت في جنوب إفريقيا عام 2002م، ومثّل قرار الأمم المتحدة عام 2015م، بتبني أجندة التنمية 2030م أعلى مستويات الاهتمام التي وضعت مؤشرات ومعايير، بات على كل دول العالم العمل وفقها.

تميزت تجربة دولة الإمارات منذ تأسيسها، بتركيزها على التنمية البشرية، وتنمية المجتمع بقطاعاته وفئاته المختلفة، والتركيز على الأسرة الإماراتية وتعزيز دورها التنموي، بالتوازي مع التطور الاقتصادي النوعي، والاهتمام بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعة، وبعد قرار الأمم المتحدة الصادر عام 2015م، بتبني أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030م، ومن أجل الوصول إلى أعلى درجة من الكفاءة في تحقيق أهدافها،

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجًا حكوميًا شاملًا، انبثقت عنه لجنة وطنية معنية بأهداف الاستدامة، وفي عام 2018م، أطلقت اللجنة الوطنية المجلس الاستشاري من القطاع الخاص، ومجلس الشباب الاستشاري لأهداف التنمية المستدامة، للكشف عن التحديات التي تواجه التنفيذ، وتقديم المشورة للجنة الوطنية نحو تطوير السياسات المستقبلية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وضمن هذا السياق كرّست الدولة عام 2023م للاستدامة، تحت شعار "اليوم للغد"، وذلك بهدف إبراز الجهود التي تقوم بها دولة الإمارات في تعزيز العمل الجماعي الدولي لمعالجة تحديات الاستدامة[1].

كثيرة هي الدراسات والتقارير التي تناولت الجوانب البيئية، والاقتصادية للتنمية المستدامة في دولة الإمارات، والتي يتجسّد اهتمامها أيضًا بالجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة، في العديد من التوجهات، والسياسات، وأبرزها الاهتمام بالأسرة كونها النواة الأساسية للمجتمع، ولم ينل هذا المجال الاهتمام الذي يستحقه من البحوث والدراسات، لذلك يتناول هذا البحث دراسة حالة دولة الإمارات في مجال التضامن الأسري وعلاقته بالاستدامة والتنمية المستدامة، من خلال استعراض وتحليل أبرز الإجراءات التي قامت بها الدولة لتعزيز تماسك الأسرة الإماراتية والتي تعبر عناصره عن مفهوم التضامن، وتوفير المناخ المناسب لها، لممارسة الدور المنوط بها في عملية التنمية المتكاملة، الطويلة الأمد للمجتمع، والكشف عن درجة ارتباط وتكامل وانسجام تلك الإجراءات مع الجوانب الأخرى للتنمية المستدامة في المجتمع الإماراتي، بما ينسجم أيضًا مع المؤشرات العالمية للتنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

يتطرق هذا البحث إلى عدد من الدراسات السابقة، ويبين أوجه الاختلاف بينها وبين البحث الحالي:

- بحث "التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا"، عام 2009، ل"نوزاد عبد الرحمن الهيتي": درست الباحثة مؤشرات التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة،

(1) حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، أجندة الاستدامة 2030م، متاح على الرابط (شوهد يوم2023/3/1م)https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/leaving-no-one-behind
* يستند توثيق المراجع إلى دليل التوثيق في جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، الإصدار الأول، 2022م، متاح على الرابط: https://www.mbzuh.ac.ae/publications

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

حيث عرضت التطور الحاصل في قطاعات التنمية المستدامة خلال الفترة 1990-2006م، من خلال استعراض أكثر من 30 مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ومؤسسياً، ومقارنة تلك المؤشرات بالوضع السائد في الدول المتقدمة والنامية، وعلى صعيد العالم، كما تناولت الباحثة الخطط والبرامج التي قامت بها دولة الإمارات في أبعاد التنمية المستدامة، وبيّنت أهم التحديات التي تواجهها، وخلصت الدراسة إلى أن الدولة تسير بخطى مدروسة وواضحة، لبلوغ أهدافها الإنمائية، وتحقيق التنمية المستدامة[1].

- دراسة " الأسرة والتنمية الإنسانية المستدامة"، عام 2018م، ل"الأب بشير بدر": خلصت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة ليست مادية فقط، وإن العلاقة بين العائلة والتنمية المستدامة تبرز من خلال معظم أهداف التنمية المستدامة، وهي محاولة لعلاج قضايا ومشاكل متصلة إنسانيًا، وقانونيًا، واجتماعيا، وماديًا، وأكدت الدراسة أهمية العلاقة بين الزوجين، وأن استقرار العائلة وسلامة علاقاتها الداخلية، هو خير عام عندما ينعكس على حياة الآخرين والمجتمع ضمن استدامة مشاركة العائلة في المجتمع[2].

- دراسة "الموارد البشرية والاقتصادية وصنع السياسة العامة، مصر والإمارات دراسة مقارنة"، عام 2012م، ل"استبرق فاضل الشمري"/ رسالة دكتوراه: كشفت الدراسة عن الدور المباشر للموارد البشرية والاقتصادية في صنع السياسة العامة، وكيف يتفاوت هذا الدور في قوته وفعاليته من بلد لآخر، وكيف يتعامل صانع القرار السياسي مع قلة أو وفرة الموارد، البشرية والاقتصادية، وخلصت الدراسة إلى وجود فوارق وتحديات مشتركة بين البلدين (مصر، الإمارات)، منها العامل الديموغرافي، واختلاف نوعية الموارد الاقتصادية، التي تؤثر في اختلاف السياسات حيال تنمية الموارد البشرية، وطريقة إدارة الدولة[3].

- بحث "التنمية المستدامة من منظور إسلامي، حالة دولة الإمارات العربية المتحدة،"، 2020م، ل"فاروق فياض حسن الجبوري"/ رسالة دكتوراه: هدفت البحث إلى دراسة دور التنمية المستدامة من منظور إسلامي

(1) الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009م.

(2) بدر، بشير، الأسرة والتنمية المستدامة الإنسانية، 15 /م2018، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/2/28م): https://abouna.org/content/الأب-بشير-بدر-يكتب-من-روما-الأسرة-والتنمية-الإنسانية-المستدامة)، يُمكن العودة لعنوان الدراسة وفوراً تظهر بالنت، أو ممكن إلغاء هذه الدراسة من الدراسات السابقة إذا رغبتم بذلك.

(3) فياض حسن الجبوري، فاروق، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، حالة دولة الإمارات العربية المتحدة 2020، معهد إسلام المعرفة إمام، كلية الدراسات العليا، جامعة الجزائر، أغسطس 2021م، ص10.

في تحقيق التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وأكّدت نتائج البحث على وعي المبحوثين بمفاهيم التنمية المستدامة من المنظورين الغربي والإسلامي، و قدرة دولة الإمارات في تطبيق التنمية المستدامة من منظور إسلامي، وإن واقع التنمية المستدامة في الإمارات جيد، وإن الدولة تسعى إلى إدخال مفاهيم وقيم التنمية والاستدامة إلى المناهج الدراسية، وأنها تتبع وسائل التكافل الاجتماعي لمكافحة الفقر، وتشجع التعاون وفق الأسس الإسلامية على المستويين الداخلي والخارجي، وإنها تهتم بتقليل انبعاث الغاز ومكافحة التلوث البيئي[1].

تُظهر المقارنة بين الدراسات والبحوث السابقة المذكورة آنفاً والبحث الحالي، إن كل البحوث والدراسات السابقة، في مجال الأسرة والتنمية المستدامة والتضامن الأسري والاستدامة، قد تناولت التنمية الاجتماعية بمفهومها العام دون التطرق إلى التفاصيل، أو الموارد البشرية والاقتصادية، وإن دراسة واحدة فقط تناولت الأسرة والاستدامة والتنمية، وهي الدراسة الوحيدة التي تتلاقى مع بعض عناصر البحث الحالي، من خلال تركيزها على العلاقة بين الزوجين، والعلاقة مع الأبناء وتماسك الأسرة، ولا تتناول تلك الدراسة حالة دولة الإمارات، بل تدرس حالة إنسانية عامة، وبذلك يختلف البحث الحالي عما سبقه من دراسات بتركيزه على موضوع التضامن الأسري، الذي يُعبر عنه بالأشكال المختلفة للتلاحم والتماسك الأسري، ويُبرز أهميته في تعزيز تماسك الأسرة واستدامة استقرارها، ويبين علاقته بالأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أهمية البحث

يكتسب البحث الحالي أهميته من أهمية دور الأسرة في المجتمع، وضرورة استدامة استقرارها في عملية التنمية المستدامة، إضافة إلى اعتبارين أساسيين:

الأهمية النظرية:

إن قلة البحوث والدراسات التي تناولت الجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة في دولة الإمارات، وبوجه الخاص تلك الإجراءات المرتبطة بالأسرة الإماراتية ودورها التنموي، وعلاقتها بمؤشرات التنمية المستدامة،

[1] السابق، ص126.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

يمنح البحث الحالي أهمية نظرية، بتقديم إطار نظري عن مفهوم التضامن الأسري والاستدامة، والعلاقة الوثيقة بينهما في تحقيق استقرار أسري يُساهم في استدامة التنمية الاجتماعية، والتي تُعتبر أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة الشاملة، مما يُشكّل إضافة مهمة إلى أدبيات البحث في التنمية الاجتماعية المستدامة.

الأهمية التطبيقية:

يُظهر البحث الحالي من خلال الدراسة العلمية، أبرز المحاور والجوانب التي طالتها إجراءات ومبادرات دولة الإمارات في مجال تعزيز التضامن الأسري، والحفاظ على تماسك الأسرة الإماراتية واستقرارها، وتحليل بعض تلك الإجراءات وتقييمها، قد يُساعد المسئولين وأصحاب القرار في عملية تقييمها، وتعرُّف جدواها، وتسليط الضوء على الثغرات وإمكانية تلافيها، كما أن طرح موضوع (التضامن الأسري والاستدامة) على وجه الخصوص، قد يؤدي دورًا في لفت نظر الباحثين للقيام بالمزيد من البحوث في هذا المجال؛ نظرًا لأهميته، وللدور الحيوي للأسرة، وأهمية تضامن أفرادها في تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى:

1- تعرُّف السياسات، والإجراءات والمبادرات الحكومية التي قامت بها دولة الإمارات لتعزيز التضامن الأسري، ودعم الأسرة وتماسكها.

2- الكشف عن العلاقة بين التضامن الأسري والاستدامة في التنمية، من خلال إجراءات ومبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال.

3- معرفة بعض خطط التنمية المستدامة في دولة الإمارات وتجربتها الخاصة، في تحقيق النهج التكاملي، الذي يربط بين الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، حسب أجندة التنمية المستدامة العالمية 2030.

مشكلة البحث

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، أطلقت عملية تنمية شاملة، طالت مختلف مناحي الحياة، ومجالاتها الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية، وتميزت التنمية الاجتماعية التي حدثت في الدولة بقفزات نوعية في مجالات عدة، ومن أبرزها رعاية ودعم الأسرة الإماراتية، من خلال سلسلة من

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

السياسات والإجراءات والمبادرات، ولأن للأسرة دورًا مهمًّا في عملية التنمية المستدامة بمختلف جوانبها، وبعد تبني دولة الإمارات لأجندة الأمم المتحدة 2030م، من أجل تحقيق تنمية مستدامة، فقد قامت الدولة بإطلاق المزيد من الخطط الخاصة بالأسرة، ونظرًا لأهمية دور التضامن الأسري في استقرار الأسرة، وتوفير المناخ المناسب لأفرادها لممارسة أدوارهم المنشودة في عملية التنمية، إضافة إلى انسجام دور الأسرة كنواة أساسية للمجتمع مع مختلف جوانب التنمية، فإن البحث الحالي ينطلق من عدة أسئلة خاصة بالتضامن الأسري في علاقته باستدامة الأسرة، والتنمية المستدامة.

أسئلة البحث

1. ما هي أبرز السياسات التي أطلقتها دولة الإمارات العربية المتحدة، والإجراءات والمبادرات الحكومية لتعزيز التضامن الأسري، ودعم تماسك الأسرة واستقرارها؟
2. كيف عملت سياسات وإجراءات ومبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز التضامن الأسري، ودعم تماسك الأسرة بشكل فعّال؟
3. ما العلاقة بين التضامن الأسري والاستدامة في التنمية، من خلال تعرُّف إجراءات ومبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال؟
4. ما مدى توافق خطط التنمية المستدامة في دولة الإمارات وتجربتها الخاصة، مع النهج التكاملي الذي يربط بين الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، وفق أجندة 2030م؟

مصطلحات البحث

الأسرة:

تُعرّف الأسرة بأنها: جماعة اجتماعية، يرتبط أعضاؤها ببعضهم عن طريق روابط الدم أو الزواج، وينظر علماء الاجتماع إلى الأسرة من زاويتين رئيستين هما:

- باعتبارها نظامًا اجتماعيًا، يكون مع النظم الأخرى في المجتمع.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

- باعتبارها جماعة اجتماعية أولية، يرتبط أعضاؤها ببعض عن طريق رابطة الدم التي تربط الآباء والأبناء، والأخوة والأخوات، والأزواج بالزوجات[1].

إن محور اهتمام الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع هو النسق الاجتماعي، وما يشمله هذا النسق من عمليات تجرى بين وحداته، وما ينتج عن تلك العمليات أو التفاعلات من آثار أو إسهامات وظيفية ضرورية لبقائه ككل واحد، فالنظرية الوظيفية في تناولها للأسرة، تسعى إلى توضيح وجود الأسرة عن طريق إبراز وظائفها الاجتماعية، وإن أن كل جزء في النسق يتأثر بالأجزاء الأخرى، وأي تغير في أحد الأجزاء من شأنه أي يحدث تغيرات في باقي الأجزء[2].

وفقًا لما سبق، يخلص البحث إلى أن الأسرة عبارة عن بناء ونظام اجتماعي، يقوم على علاقات القرابة (النسب والزواج)، ويتمثل في مجموعة من العلاقات الاجتماعية بين الأقارب، والتي تحددها الثقافة، وفقًا لما تسمح به حسب كل مجتمع، وللأسرة مقومات أساسية ينبغي أن تتوفر لها، للقيام بأدوارها ووظائفها المتعددة تقوم بها، فهي البنيان الأساسي الذي يقوم عليه المجتمع، ويجب أن تتوافر لها العديد من المقومات الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية والبيئية السليمة، لتستطيع النهوض والاستمرار في أداء أدوارها.

الأسرة الإماراتية:

الأسرة الإماراتية هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، حيث يتحقق معنى الحياة الاجتماعية بكل أبعادها، وهي جزء من كيان أكبر هو القبيلة.

قبل اكتشاف النفط، كانت الأسرة الإماراتية أسرة تقليدية في حياتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد تميزت بمفهوم الأسرة الممتدة والتي تتكون من الرجل وزوجته وأبنائه المتزوجين، وغير المتزوجين، إلى جانب زوجات الأبناء وأبنائهم، وقد تمتد لتضمّ الأخوة والأخوات والأعمام والأخوال، ويعد الجد هو رأس السلطة في هذه الأسرة وسلطته مطلقة، وبعد اكتشاف النفط، تحولت الأسرة الإماراتية من أسرة ممتدة إلى أسرة أولية (نواة-نووية)، وهي التي تتكون من الأب والأم والأبناء غير المتزوجين، واتجهت الكثير من الأسر الأولية للسكن قرب

(1) رشوان، حسين عبد الحميد، الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2003، ص.ص17-18.
(2) رشوان، حسين عبد الحميد، البناء الاجتماعي/الأنساق والجماعات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص.ص28-29.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

الأقرباء؛ فجمعت الأسرة بذلك بين استقلالية الأسرة الأولية (النواة)، والحفاظ على الترابط العائلي، والتعاون المتبادل في مجال رعاية الأطفال أو المرضى أو المسنين من الأسرة[1].

التضامن:

يُعرّف التضامن بأنه: مبدأ أساسي من مبادئ العمل الجماعي، ويقوم على القيم والمعتقدات المشتركة بين مختلف الفئات في المجتمع، ويؤكد التضامن الاجتماعي على الترابط بين الأفراد في المجتمع؛ لا يتم ترك مسافة قبل علامات الترقيم مما يسمح للأفراد بالشعور بأنهم قادرون على تحسين حياة الآخرين[2].

تتعدد أوجه التضامن ومظاهره وأنواعه، وأبرزها: (التضامن السياسي، التضامن الاجتماعي، التضامن الاقتصادي، التضامن النفسي والمعنوي)، ويُمكن تعريف التضامن إجرائياً على أنه: سلوك إنساني يربط البشر بعضهم ببعض من خلال الإيمان بالقيم الإنسانية المشتركة، وضرورة الترابط والتعاضد مع الآخرين، والاندفاع لمساعدتهم عند الحاجة في مختلف المجالات، ولا يقتصر هذا السلوك على الأفراد والجماعات المتقاربة، بل يمتد ليشمل ك المجتمعات الإنسانية.

التضامن الأسري:

يُمكن توضيح أهمية التضامن الأسري ومفهومه، من خلال توضيح أدوار الأسرة في هذا السياق، بما يلي:

- الأسرة تمثل أول نموذج مثالي للجماعة، التي يتعامل الطفل مع أفرادها وجها لوجه وهي بدورها التي تشكل سلوكه، وتوجهه، وتلقنه القيم التربوية والمعايير الاجتماعية.

- تنفرد الأسرة بتزويد الطفل بمختلف الخبرات، أثناء سنوات تكوينه.

---

(1) حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، الحياة الاجتماعية، 2022/4/15، متاح على الرابط (شوهد يوم 3/3/ 2023م): https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/culture/social-life

(2) Renate Douwes, Maria Stuttaford, and Leslie London, Social Solidarity, Human Rights, and Collective Action: Considerations in the Implementation of the National Health Insurance in South Africa", insurance, 2018-10-1, Retrieved (2023-11-3) Available at: https://www.hhrjournal.org/2018/10/social-solidarity-human-rights-and-collective-action-considerations-in-the-implementation-of-the-national-health-insura

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

- إن الأسرة هي أكثر الجماعات الأولية تماسكًا، وتتم فيها عمليات اتصال، وانتقال القيم والعادات من جيل الآباء إلى جيل الأبناء .

- تحدد مكانة الطفل بدرجة كبيرة بمكانة الأسرة وثقافتها، وبالتالي فهي تهيئ المواقف المختلفة وتنمية قدرات الطفل .

- تعد الأسرة النسق الاجتماعي الأول الذي يزود الطفل برصيده الأول من القيم والعادات الاجتماعية، وتكون بمثابة دليل يرشده في تصرفاته، وتحديد سلوكياته، حيث يتعلم الحق والواجب، الخطأ والصواب[1].

مفهوم الاستدامة:

يرجع مصطلح "استدامة" إلى علم البيئة، وقد استخدم للتعبير عن تشكّل وتطوّر النظم الديناميكية التي تكون عرضة لتغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغيرات في خصائصها، وعناصرها، وعلاقة هذه العناصر ببعضها بعض، كما استخدم علماء اقتصاد التنمية مفهوم "الاستدامة" بمعنى الحفاظ على البيئة، وصيانتها بشكل مستمر ولإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة، وهذا المفهوم ترجمة عن الانكليزية لكلمة " "Sustainability"[2].

كما عُرِفت الاستدامة بأنها:

القدرة على الاستمرار في المستقبل على المدى الطويل.

الهدف النهائي، والوجهة المطلوبة لجميع الأنواع.

يُمكن أن يستمر المجتمع البشري في الوجود، لأن النظم البيئية قادرة على الاستمرار في تقديم خدمات مستدامة للحياة، (مثل المياه النظيفة وخصوبة التربة وتنظيم المناخ وما إلى ذلك)، وإن المجتمع قادر على تنظيم نفسه، بحيث تتاح للناس الفرصة للوفاء احتياجاتهم[3].

مما سبق يُمكن الاستنتاج أن مفهوم الاستدامة إجرائياً، يعني الاستمرارية في الوجود، مع تحقيق التوازن الذي يحكم النظم الأساسية لأوجه الحياة المختلفة.

---

[1] قنديل محمد متولي، شلبي صافي ناز، مدخل إلى رعاية الطفل والأسرة، دار الفكر، عمان، الأردن، 2006 م، ص. 28-29.
[2] القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007 م، ص 24.
[3] Porritt, Jonathan, *Capitalism as if the World Matters*, Earthscan,London,2005,p33.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

التنمية المستدامة:

في عام 1987م، عرفت لجنة بريندتلاند التابعة للأمم المتحدة الاستدامة بأنها " تعني تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها الخاصة"[1].

إن التنمية المستدامة هي تنمية طويلة المدى بالضرورة، ويعد البعد الزمني فيها هو الأساس، حيث تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد، كما تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول، فأولويتها الأولى هي تلبية الحاجات الأساسية من الغذاء والمسكن والملبس، وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية كالأمن البيئي، والأمن المائي، والأمن الغذائي، وبذلك فإن التنمية المستدامة تعالج ثالث قضايا رئيسة متداخلة، هي:

- التنمية الاقتصادية، وتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الثروة.

- التنمية الاجتماعية، وتحقيق العدالة، والمساواة والتماسك الاجتماعي.

- المحافظة على البيئة، والموارد الطبيعية[2].

يُميز بعضهم بين الاستدامة والتنمية المستدامة من خلال الأبعاد، كما فعل "ايجرت" إذ أشار إلى أن الاستدامة عند استخدامها في "الاستدامة البيئية"، "الاستدامة الاقتصادية"، "الاستدامة الاجتماعية والثقافية"، فهي ذات مفهوم أحادي البعد، أما التنمية المستدامة فهي متعددة الأبعاد، لأنها تكاملية، وتسعى جاهدة للحفاظ على وتعزيز جميع الأبعاد[3].

مما سبق يخلص البحث إلى تعريف التنمية المستدامة إجرائياً، على أنها عملية تطوير مستمرة، وتنمية شاملة لمختلف جوانب حياة الإنسان والبيئة المحيطة، تتطلب القيام بإجراءات عملية للحفاظ على جودة الحياة،

---

[1] الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، الأثر الأكاديمي، متوفر على الرابط (شوهد في 2023/3/6م):
https://www.un.org/ar/articles-by-property-local-category/59101/10865

[2] مؤشرات التنمية في إمارة أبو ظبي، مركز الإحصاء، ديسمبر 2015، ص2، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/7):
https://www.scad.ae/Release%20Documents

[3] Eggert, R.G, What sustainability and sustainable development mean in mining.3 Chapter 3 in: Sustainable Management of Mining Operations, Botin, J.A. (Ed), SME, Littleton, CO, pp 19-32.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

وتحسين شروطها بشكل مستمر، مع الحفاظ على البيئة الطبيعية، والموارد والثروات، وحفظ حق الأجيال القادمة بها، وهي عملية تكاملية ومترابطة بمختلف جوانبها الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية.

أجندة الاستدامة 2030:

في سبتمبر 2015م، اعتمد قادة العالم في قمة عالمية أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169 لخطة التنمية المستدامة لعام م2030م، على أن يبدأ تطبيقها اعتبارًا من يناير 2016م، وحدّدت خطة التنمية المستدامة رؤية للتنمية المستدامة، ترتكز إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتضع المساواة وعدم التمييز في صميم جهودها، ولا تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل أيضًا الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والحق في التنمية.

أهداف التنمية المستدامة ال17 هي: (1-مكافحة الفقر، 2-القضاء على الجوع، 3-الصحة الجيدة والرفاه، 4-التعليم الجيد، 5-المساواة بين الجنسين، 6-المياه النظيفة والنظافة الصحية، 7-طاقة نظيفة بأسعار معقولة، 8-العمل اللائق ونمو الاقتصاد،9- الصناعة والابتكار والهياك الأساسية، 10-الحد من أوجه عدم المساواة، 11-مدن ومجتمعات محلية مستدامة، 12-الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، 13-العمل المناخي، 14-الحياة تحت الماء،15-الحياة في البر، 16-السلام والعدل والمؤسسات القوية، 17-عقد الشراكات لتحقيق الأهداف تنسيق في سطور)[1].

محددات البحث

المحددات المكانية:

تتحدد الحدود المكانية للبحث، ضمن جغرافيا دولة الإمارات العربية المتحدة.

المحددات الزمنية:

يتناول البحث تجربة دولة الإمارات بعد إطلاق أجندة التنمية المستدامة العالمية 2015م، وحتى الوقت الحالي مارس 2023م، بينما امتدت المساحة الزمنية لإنهاء البحث من 28 فبراير وحتى 12 مارس 2023م.

(1) منظمة الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/4م):
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/development-agenda

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

عينة البحث

عدد من الإجراءات والمبادرات والسياسات الحكومية الخاصة بالأسرة، والتي تبنتها وقامت بتنفيذها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

منهج البحث

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي؛ لاتساقه مع الأهداف التي يسعى إلى الوصول إليها، إذ يزود هذا المنهج الباحثين في العلوم النفسية، والاجتماعية والتربوية، بالأدوات اللازمة لدراسة الظواهر الإنسانية، والسلوكية، والاجتماعية بشكل موضوعي، والكشف عن العلاقات بين المتغيرات المختلفة[1].

عرض وتحليل مضمون السياسات والإجراءات الحكومية الإماراتية

يتناول هذا القسم عرض وتحليل مضمون عدد من السياسات، والإجراءات والمبادرات الحكومية التي أطلقتها، وقامت بتنفيذها، وما زال العمل مستمرًا على بعضٍ منها، في مجال رعاية الأسرة ودعمها، وتعزيز أواصر التلاحم والتضامن بين أفرادها، ومقاربة تلك الإجراءات والسياسات مع أجندة التنمية المستدامة 2030م، ويتضمن ذلك عدة محاور كما يلي:

- المحور الأول: استعراض وتحليل مضمون السياسة الوطنية للأسرة التي أطلقتها وزارة تنمية المجتمع عام 2018م.
- المحور الثاني: خدمات وزارة تنمية المجتمع ذات الصلة بدعم الأسرة الإماراتية.
- المحور الثالث: استعراض مجموعة من الإحصائيات، والبيانات، والمؤشرات الرسمية ذات الصلة.

المحور الأول: السياسة الوطنية للأسرة

تضمنت السياسة الوطنية للأسرة تلبية الاحتياجات الأساسية التالية: (الأمن المالي، الرعاية الصحية، الخدمات الاجتماعية، الأمن والسلامة، حقوق الإنسان، الاستقرار، التعليم، مستوى معيشي لائق، الاجراءات

(1) حمصي، أنطون، أصول البحث العلمي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1991م، ص18.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

الحكومية، الإسكان)، وتعرض الجداول التالية المحاور الأساسية للسياسة الوطنية للأسرة، والأطر التشريعية، والبيانات الإحصائية ذات صلة.

أولًا- عدد المراكز والمكاتب الداعمة للأسرة في الدولة: تتوزع في مختلف أنحاء الدولة عدد من المراكز والمكاتب المحلية والاتحادية، المعنية بدعم مختلف أفراد الأسرة، ويصل عددها إلى 72 مركزًا ومكتبًا، موزعة على قطاعات مختلفة كما في الجدول التالي:

جدول (1): المراكز والمكاتب الداعمة للأسرة في الدولة

القطاعات الخدمية الداعمة لأفراد الأسرة	العدد
مكاتب الشئون الاجتماعية	27
مراكز التنمية الاجتماعية الاتحادية	10
مراكز التنمية الاجتماعية المحلية	23
مراكز الاستشارات الأسرية المحلية	7
مراكز الاستشارات الأسرية الخاصة	5

ثانيًا- الخدمات المتوافرة للأسرة، نموذجها ودرجة توافرها، يوضحها الجدول التالي:

جدول (2): الخدمات المتوفرة للأسرة ودرجة توافرها

المساعدات المالية	-مساعدة اجتماعية -منح الزواج -دعم مالي للمشاريع	-متوفر -متوفر بشكل جزئي -متوفر بشكل جزئي
الإسكان	-مبادرات برامج الإسكان للمواطنين	-متوفر
الإرشاد الأسري	-الاستشارات الأسرية، الإصلاح الأسري، خفض حالات الطلاق -خط ساخن للاستشارات الأسرية -مراكز الاستشارات الأسرية	-متوفر بشكل جزئي -متوفر بشكل جزئي -متوفر بشكل محدود
البرامج	-برنامج إعداد المقبلين على الزوج -برنامج الرعاية والحماية والتمكين لشؤون الأمومة والطفولة -برنامج ضحايا العنف الأسري، سوء معاملة الأطفال، ضحايا الإتجار بالبشر	-متوفر بشكل جزئي -متوفر بشكل جزئي -متوفر بشكل محدود
الدورات التدريبية	-دورات قانونية، صحية، تثقيفية للأسرة -دورات تدريبية لمقدمي الرعاية للمسنين -دورات تدريبية وتأهيلية للأسر (تربية الأبناء، علاقات زوجية، الحوار بين الزوجين)	-متوفر بشكل جزئي -متوفر بشكل محدود -متوفر بشكل جزئي

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

ثالثًا- محاور السياسة الوطنية للأسرة: وتتضمن ستة محاور، ويندرج تحت كل محور عدد من المبادرات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (3): السياسة الوطنية للأسرة

المحور	الأهداف	المبادرات
الزواج	-العمل على بناء وتكوين أسرة مؤهلة لتحمل تبعات الحياة الزوجية. -الارتقاء بقدرات الأسرة الإماراتية لخلق أجيال واعدة، متحملة لمسؤولياتها.	-برامج (نصفي الآخر، مساري خطط لمستقبلك، أسرتي). -حملات إعلامية. -شراكات لتخفيض تكاليف الزواج. - حملات إعلامية.
العلاقات الأسرية	وفير مناخ صحي وسليم، يعمل على مساندة الأسرة في مواجهة ضغوطات الحياة.	-برنامج المجالس. -خدمات الاستشارات الأسرية. -إطلاق حملة وعي. -الدليل الإرشادي للأسرة المتماسكة. -إطلاق حملة رفق. ترخيص الأخصائيين الخبراء. -إعادة حوكمة الأسرة. -برنامج مستشارك المالي.
التوازن في الأدوار	-تحقيق سعادة الأسرة الإماراتية من خلال التلاحم والتماسك الأسري. -إعلاء قيمة المحافظة على استقرار واستدامة الأسرة.	-إجازة أبوة. -برنامج معكم دائمًا. -برنامج عطاء أم. -برنامج تثقيفي للأسر أحادية الرعاية. بسبب الطلاق أو الوفاة.
رعاية الأطفال	-توفير مناخ صحي وسليم، يعمل على مساندة الأسرة في مواجهة ضغوطات الحياة. -تحقيق سعادة الأسرة الإماراتية من خلال التلاحم والتماسك الأسري.	-نظام جليسات الأطفال. -الحقيبة الوالدية. -دليل خدمات الطفولة. -برنامج العمل في المنزل عن بعد.
حماية الأسرة	توفير مناخ صحي وسليم، يعمل على مساندة الأسرة في مواجهة ضغوطات الحياة.	-دليل إرشادي عن حماية الطفل. -البرامج التوعوية والثقافية لحماية الطفل. -مبادرة لا أقبل. -إجراءات حماية للطفل. -دليل الوقاية من المخدرات. والمؤثرات العقلية. -مبادرة حاورني.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

إطار العمل	توفير مناخ صحي وسليم، يعمل على مساندة الأسرة في مواجهة ضغوطات الحياة.	-إعادة هندسة تقديم الخدمات الأسرية لتحقيق السعادة. -دليل إرشادي لتقديم الخدمات. -المرصد الأسري. -برنامج خبراء الأسرة. -ترخيص مكاتب الزواج.

رابعاً- الإطار التشريعي للسياسة الوطنية للأسرة: يتضمن دستور دولة الإمارات عدد من المواد والنصوص، التي تشكيل البيئة التشريعية للأسرة، وجاء في المادة (15) من القانون الإماراتي: (الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويحميها من الانحراف)، كما جاء في المادة (16): (يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة، ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب، كالممرض والعجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع، وتنظم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية هذه الأمور)، ويوضح الجدول التالي المواد القانونية ذات الصلة:

جدول (4): الإطار التشريعي للسياسة الوطنية للأسرة

الطفل	المرأة	الوالدان	ذوو الهمم
-اتفاقية حقوق الطفل -القانون الاتحادي رقم (3) لعام 2016م بشأن حقوق الطفل (وديمة) -القانون الاتحادي رقم (و) لعام 1976م بشأن الأحداث الجانحين والمشردين - القانون الاتحادي رقم (5) لعام 1983م، بشأن دور الحضانات --القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2011 بشأن الضمان الاجتماعي -القانون الاتحادي رقم (1) لعام 2012 بشأن حماية الأطفال مجهولي النسب --القانون الاتحادي رقم (28) لعام 2005م في شأن الأحوال الشخصية -قرار وزاري رقم (1189) عام 2010م بشأن شروط وضوابط منح تصاريح الأحداث	-اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) - القانون الاتحادي رقم (11) لعام 2008م بشأن الموارد البشرية - القانون الاتحادي رقم(51) لعام 2006م بشأن الاتجار بالبشر -قانون العمل رقم (8) لعام 1980م -القانون الاتحادي رقم (7) لعام 2010 بشأن صندوق الزواج -القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2011 بشأن الضمان الاجتماعي -القانون الاتحادي رقم (28) لعام 2005م في شأن الأحوال الشخصية	-القانون الاتحادي رقم (11) لعام 2008م بشأن الموارد البشرية -القانون الاتحادي رقم (51) لعام 2006م بشأن الاتجار بالبشر -قانون العمل رقم (8) لعام 1980م -القانون الاتحادي رقم (7) لعام 2010 بشأن صندوق الزواج -القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2011 بشأن الضمان الاجتماعي -القانون الاتحادي رقم (28) لعام 2005م في شأن الأحوال الشخصية	-القانون الاتحادي رقم (29) لعام 2006 المعدل في شأن حقوق المعاقين -القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2011 بشأن الضمان الاجتماعي -القانون الاتحادي رقم (28) لعام 2005م في شأن الأحوال الشخصية

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

بالعودة إلى الجداول السابقة، يتبين أن السياسة الوطنية للأسرة التي أطلقتها دولة الإمارات العربية المتحدة، تغطي محاورها الاحتياجات الأساسية للأسرة، وفقًا لعدد من السياسات التشريعية والإجراءات التنفيذية، وكما يتضح أيضًا أن تلك المحاور تشمل مختلف أفراد الأسرة (الوالدين، الأبناء من مختلف الفئات العمرية، ذوي الهمم)، وفي مجال التضامن الأسري يُلاحظ أن هذه السياسة تضمنت عددًا من الإجراءات والمبادرات التي تعمل على تعزيز الروابط الأسرية، وقد أفردت السياسة محورًا خاصًا وقائما بحد ذاته ل"العلاقات الأسرية" والذي يرتبط بشكل مباشر مع مضمون التضامن الأسري، محور "توازن الأدوار"، و"الزواج" الذين تضمنا عدد من المبادرات والإجراءات التنفيذية، ويُلاحظ إن عدد من الخدمات الاستشارية الخاصة بالزواج والإرشاد الأسري تتوفر بشكل جزئي، في حين يتوافر بعضها بشكل محدود.

المحور الثاني: خدمات وزارة تنمية المجتمع ذات الصلة بدعم الأسرة الإماراتية

تقدم وزارة تنمية المجمع العديد من الخدمات، والتي ترتبط مباشرة بالأسرة الإماراتية أو أحد أفرادها، ويبين الجدول التالي أهم تلك الخدمات:

جدول (5): الخدمات التي تقدمها وزارة تنمية المجتمع

خدمات الدعم الاجتماعي	خدمات كبار المواطنين	علاوات التضخم
-برنامج الدعم الاجتماعي: برنامج دعم حكومي يهدف الى تعزيز جودة حياة الأفراد والأسر الإماراتية من ذوي الدخل المنخفض، حيث يوفر البرنامج مخصصات جديدة لدعم المستحقين تشمل مجموعة من العلاوات. - برنامج طلب إغاثة للأسر المتضررة خلال الكوارث والأزمات	-تسجيل كبار المواطنين في دار الرعاية، وتقديم برامج خاصة بهم، تتضمن العلاج الصحي والترفيهي والعلاج الطبيعي والنفسي والاجتماعي - تسجيل كبار المواطنين في الوحدة المتنقلة، وتقدم هذه الخدمة رعاية صحية ونفسية وترفيهية لكبار المواطنين في منازلهم. -تسجيل كبار المواطنين الزائرين	هي دعم حكومي مرن ومتغير يصرف بشكل شهري للمواطنين لمساعدتهم والارتقاء بجودة حياتهم، في ظل الارتفاع والتضخم الحاصل على مستوى العالم في الأسعار وتشمل: -علاوة بدل وقود - علاوة بدل المواد الغذائية -علاوة بدل الماء والكهرباء

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

يبين ما سبق الخدمات التي تقدمها وزارة تنمية المجتمع للأسرة أو أحد أفرادها، والموجهة لذوي الدخل المحدود، وللمتضررين خلال التعرض للأزمات والكوارث، وغلاء الأسعار والتضخم، ولكبار السن من المواطنين الإماراتيين، وتصب مخرجات هذه الخدمات في صالح الأسرة الإماراتية وتحسين جودة حياتها.

المحور الثالث: استعراض مجموعة من الإحصائيات والبيانات والمؤشرات الرسمية ذات الصلة

- جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول عربيًا، في تقرير الفجوة بين الجنسين 2022 م، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العلمي، وحصلت على المركز الأول عالميًا في 5 مؤشرات فرعية ضمن هذا التقرير(معدل التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي، معدل التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي، معدل التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي، نسبة النوع الاجتماعي عند الولادة، التمثيل البرلماني للمرأة)، وارتفع أداء الدولة في التقرير إلى المرتبة 68 عالميًا، في المؤشر العام لهذا التقرير العالمي متقدمة 4 مراكز في عام واحد، حيث كانت في المركز 72 عالميًا، في النسخة الماضية، وبين التقرير أن دولة الإمارات هي الأفضل عالميًا في تمثيل المرأة في البرلمان، حيث تمثل المرأة نسبة 50% من عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، ونسبة تمثيلها الوزاري في حكومة الدولة 27.5% وهما من أعلى المعدلات العالمية، كما أن المرأة الإماراتية تمثل نسبة كبيرة في سوق العمل، والوظائف التخصصية ووظائف المستقبل.

*حسب السياسة الوطنية للأسرة، فقد بلغ عام 2014م معدل مشاركة الإناث تمثُل 46% من القوى العاملة، وعام 2016م بلغت نسبة الإناث العاملات في القطاع العام الحكومي 66%.[1]

- مؤشر التلاحم الأسري: هو مؤشر خاص بالإمارات يقاس كل سنتين، من خلال استطلاع رأي يشمل الأسر المواطنة على مستوى الدولة، لقياس مستوى التلاحم والمشاركة والدعم بين أفراد الأسرة النواة والعائلة "الأقرباء"، من الدرجة الأولى ضمن أجواء يسودها التفاهم والاحترام والمساواة، فقد حققت الدولة نسبة 80.07% عام 2015، في حين بلغت النسبة 91%عام 2019م، ويقيس المؤشر مستوى التلاحم، والمشاركة، والدعم بين أفراد الأسرة النواة، والعائلة (الأقرباء) من الدرجة الأولى، في جو يسوده التفاهم والاحترام والمساواة وفق 11 محورًا، تشمل العلاقات بين الزوج والزوجة، والآباء بالأبناء، وبين الأبناء والوالدين، وبين

[1] السياسة الوطنية للأسرة، وزارة تنمية المجتمع، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018م، ص6.

الأبناء، وعلاقة الآباء بالأسرة الكبيرة، وعلاقة الأبناء بالأسرة الكبيرة، وبناء الأجيال الجديدة، كما تشمل المحاور الحوار بين أفراد الأسرة، والمسؤول عن القرارات والأنشطة المنزلية الأساسية، ومعدل تكرار بعض الأنشطة الاجتماعية، والمشاركة في مسؤولية رعاية وتربية الأبناء بالنسبة لأفراد الأسرة[1].

- مؤشر السعادة العالمي: مؤشر مُركب يقيس تقييم الفرد لمستوى المعيشة، والرضا عن الحياة من خلال استطلاع للرأي يستند على محاور مُحددة مثل: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ومتوسط العمر الصحي المتوقع، بالإضافة إلى محاور أخرى مثل الدعم الاجتماعي، وحرية تقرير خيارات الفرد في الحياة، والكرم المعيشي، والفساد، ويصدر التقرير عن شبكة تنمية الحلول المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إذ يقوم الناس بتقييم جودة حياتهم الحالية على مقياس من 0 إلى 10(متوسط ثلاث سنوات لكل دولة)[2].

أطلقت الإمارات عام 2016م، البرنامج الوطني للسعادة وجودة الحياة (كان في السابق اسمه: البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية)، ضمن الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات تحت شعار "مجتمع متلاحم محافظ على هويته"، والتي تهدف إلى جعل دولة الإمارات ضمن أفضل خمس دول في العالم بحلول م2021، وذلك وفقًا لمؤشر السعادة العالمي، وقد حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على مركزها بالمرتبة الأولى عربيًا، للعام السادس على التوالي، في تقرير السعادة العالمي لعام 2020م، الذي أطلق في 20 مارس 2020، وحلت مدينتا أبوظبي ودبي في المراكز الأولى عربيًا كأكثر المدن سعادة، وحافظت على مرتبتها الـ21 عالميًا، بنتيجة 6.791 نقطة (من 10)، وضمن معايير المؤشر، كان ترتيبها 70 في مجال الدعم الاجتماعي[3].

- نسبة العنوسة /تأخر سن زواج المرأة/ والزواج من أجنبيات: قال عضو المجلس الوطني الاتحادي، "مصبح سعيد الكتبي": (إن نسب العنوسة بين المواطنات ارتفعت إلى معدلات مقلقة)، وكشف أن "إحصاءات نفذتها جامعات في الدولة، أظهرت أن نسب العنوسة تصل إلى (60٪ . 68٪) من إجمالي عدد المواطنات، وأن عدد الإماراتيات اللواتي (فاتتهن سن الزواج)، يصل إلى 175 ألفًا"، فيما رفضت وزيرة الدولة رئيسة

(1) رؤية الإمارات 2021م، مؤشر التلاحم الأسري، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/10م): https://www.vision2021.ae/%D8%A7

(2) حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية، تقرير السعادة العالمي، 29/ 3/ 2022، متوفر على الرابط (شوهد يوم 9 /2023/3م): https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/government-of-future/happiness/the-uae-as-per-world-happiness-report

(3) البرنامج الوطني للسعادة، وزارة تنمية المجتمع، الإمارات العربية المتحدة، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/7م): https://www.hw.gov.ae

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

مجلس إدارة صندوق الزواج، الدكتورة ميثاء سالم الشامسي، التسليم بصحة هذه الأرقام، مطالبة بإحصاء رسمي من المركز الوطني للإحصاء، لافتة إلى عدم وجود تعريف واضح للعنوسة.

في حين أشار "الكتبي" إلى استطلاع أُجري -على مستوى ضيق- قد أظهر أن 38٪ من العانسات تأخرن في الزواج بسبب اندماجهن في سوق العمل، و27٪ منهن توجهن للدراسة، و5٪ بسبب العادات الاجتماعية والقبلية، في حين أن 42٪ تأخرن في الزواج بسبب تأثير الأب والأم. كما أظهر الاستطلاع أن 73٪ من الطلبة يرون في تعدد الزوجات حلًا للعنوسة، في حين أن 49٪ فقط من الطالبات يرين في التعدد حلًا.

يبين التقرير الرسمي الصادر من المركز الوطني للإحصاء، إن نسبة الزواج من أجنبيات بلغ 20٪، من عدد الزيجات في عام 2010م[1].

- نسبة الطلاق: حسب البوابة الحكومية لدولة الإمارات العربية المتحدة/الموقع الإلكتروني، تُعد معدلات الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة من بين أعلى المعدلات في المنطقة[2].

تمكّنت دائرة القضاء في أبوظبي، من خفض نسبة الطلاق خلال العام الماضي 2022 بنحو 6%، حيث سجلت حالات النزاعات الأسرية التي انتهت بالطلاق نسبة 3% فقط، مقابل 9% عام 2021م، استطاعت الدائرة إنجاز ما يزيد عن 99.2% من النزاعات الأسرية التي عرضت عليها خلال العام الماضي 2022، والتي بلغت نحو 15 ألفًا و606 نزاع أسري، حيث نجحت في حل 63% من النزاعات بالتراضي على مستوى إمارة أبوظبي، وأرجعت الدائرة انخفاض نسب الطلاق إلى نجاح البرامج والمبادرات التوعوية المختلفة التي تنفذها الدائرة، لاسيما برنامج "الصلح خير"، حيث استطاعت خفض نسبة الطلاق إلى نحو 6% خلال عام 2022م، في حين سجل عام 2018م نسب طلاق وصلت إلى 12%، بينما ارتفعت إلى 13% في عامي 2019 و2020، لتنخفض بعد ذلك في عام 2021 إلى 9%، وتواصل الانخفاض في عام 2022 لتصل إلى 3%، وهو ما يعكس تطور الآليات المتبعة والبرامج التفاعلية التي تحقق الاستفادة لأطراف النزاع[3].1

---

(1) بيومي، عمرو، " 175 ألف مواطنة فاتتهن سن الزواج"، مقال منشور في صحيفة الإمارات اليوم بتاريخ 2012/5/23م، متوفر على الرابط (شوهد في 2023/3/1م):-https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2012-05-23

(2) حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية زيادة حالات الطلاق، 2022/9/22، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/3م):https://u.ae/ar-AE/information-and-services/social-affairs/divorce

(3) خبر منشور في صحيفة الاتحاد بتاريخ 2023/2/21م، متوفر على الرابط (شوهد يوم2023/3/5م): https://www.alittihad.ae/news/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

كما أعلنت دائرة القضاء أبو ظبي، عن استفادة 3867 شخصًا من الجلسات التوجيهية والإرشادية والمحاضرات التوعوية والورش التدريبية، ضمن برنامج "الصلح خير" للتوجيه الأسري بدائرة القضاء في أبو ظبي، وذلك من خلال 46 محاضرة وورشة تفاعلية، عُقدت عن بُعد عبر الاتصال المرئي، على مدار عام 2022م[1].

كشفت دائرة تنمية المجتمع في أبو ظبي، عن نجاح منصة "تقهوى"، المنصة الرقمية المبتكرة الهادفة إلى تقديم الاستشارات والإرشادات الزوجية، من خلال مختصين، في تقليل فرص الطلاق بين الأزواج بنسبة 80%، مشيرة إلى أن المنصة تسهم في تعزيز التماسك الأسري، ورفع الوعي بأهمية طلب الاستشارات في مراحل مبكرة، للتقليل من الأسباب المؤدية للطلاق في سنوات الزواج الأولى، وأشارت الدائرة إلى أن نتائج الدراسات أظهرت أن نحو 62% من الأزواج الإماراتيين، يتعرضون للطلاق خلال السنوات الأربع الأولى من زواجهم[2].

بعد استعراض نماذج مختلفة من الإجراءات، والسياسات والمبادرات التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة، وعدد من المؤشرات الإحصائية، في مجال رعاية الأسرة، يستعرض الجدول التالي مدى علاقتها المباشرة في تعزيز التضامن الأسري، وما يصب في التنمية الاجتماعية بعلاقتها بالاستدامة وأهداف التنمية المستدامة 17.

(1) خبر منشور في صحيفة الإمارات اليوم بتاريخ 2023/1/19م متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/2/28):
https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2023-01-19-1.1709789
(2) بيومي، عمرو، " تنمية المجتمع": «تقهوى» تقلّل فرص الطلاق في أبو ظبي بنسبة 80%"، صحيفة الإمارات اليوم، بتاريخ 2022/10/16م، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/2/2م):https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2022-10-16-1.167

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (2), No. (4)
IJFAES
August 2023
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (2)، العدد (4)

جدول (6): العلاقة بين الإجراءات والمبادرات وتعزيز التضامن الأسري وأهداف التنمية المستدامة

إجراءات ومبادرات	تعزيز التضامن الأسري	أهداف التنمية المستدامة
-عدد القطاعات الخدمية الداعمة لأفراد الأسرة:72 - الخدمات المتوفرة للأسرة التي تلبي احتياجاتها	-مراكز الاستشارات الأسرية والتنمية الاجتماعية -البرامج والدورات التدريبية - الخدمات الاجتماعية، الأمن والسلامة، حقوق الإنسان الاستقرار، التعليم، مستوى معيشي لائق.	-الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف4- التعليم الجيد -الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات مستدامة -الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
السياسة الوطنية للأسرة، المحور الأول: الزواج	-مبادرات إعداد المقبلين على الزواج (نصفي الآخر، مساري، خطط لمستقبلك برنامج أسرتي) -شراكات خفض تكاليف الزواج -حملات إعلامية	-الهدف1: القضاء على الفقر -الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه - الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة
السياسة الوطنية للأسرة، المحور الثاني: العلاقات الأسرية	-مبادرات وبرامج (برنامج المجالس، حملة وعي، حملة رفق، برنامج مستشارك المالي) -خدمات الاستشارات الأسرية -الدليل الإرشادي للأسرة المتماسكة، -إعادة حوكمة الإصلاحات الأسرية	-الهدف1: القضاء على الفقر -الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسين. -الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
السياسة الوطنية للأسرة، المحور الثالث: التوازن في الأدوار	برامج ومبادرات (معكم دائمًا، عطاء أم، برنامج تثقيفي للأسر أحادية الرعاية) -إجازة الأبوة	-الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسي -الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
السياسة الوطنية للأسرة، المحور الرابع: رعاية الأطفال	-الحقيبة الوالدية -دليل خدمات الطفولة -برنامج العمل من المنازل عن بعد	-الهدف1: القضاء على الفقر -الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد -الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

السياسة الوطنية للأسرة، المحور الخامس: حماية الأسرة	-مبادرات وبرامج (مبادرة لا أقبل، برنامج حماية، مبادرة حاورني) -دليل إرشادي عن حماية الطفل -البرامج التوعوية والثقافية لحماية الطفل -دليل الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية	-الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسين الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
خدمات وزارة تنمية المجتمع: الدعم الاجتماعي	-تعزيز جودة حياة الأفراد والأسر الإماراتية من ذوي الدخل المنخفض، حيث يوفر البرنامج مخصصات جديدة لدعم المستحقين تشمل مجموعة من العلاوات. - برنامج طلب إغاثة للأسر المتضررة خلال الكوارث والأزمات	الهدف1: القضاء على الفقر الهدف2- القضاء على الجوع التام -الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف 7: طاقة نظيفة بأسعار معقولة -الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة --الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة
خدمات وزارة تنمية المجتمع: خدمات كبار المواطنين	-تقديم برامج خاصة بكبار السن، تتضمن العلاج الصحي والترفيهي والعلاج الطبيعي والنفسي والاجتماعي - تقديم خدمات الرعاية الصحية والنفسية والترفيهية لكبار المواطنين في منازلهم.	-الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة --الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
خدمات وزارة تنمية المجتمع: علاوات التضخم	مساعدة لمواطنين والارتقاء بجودة حياتهم، في ظل الارتفاع والتضخم الحاصل على مستوى العالم في الأسعار وتشمل : -علاوة بدل وقود -علاوة بدل المواد الغذائية -علاوة بدل الماء والكهرباء	الهدف1: القضاء على الفقر الهدف2- القضاء على الجوع التام -الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف6: المياه النظيفة والنظافة الصحية -الهدف 7: طاقة نظيفة بأسعار معقولة -الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة الهدف13: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

كما يُبين الجدول التالي مدى الارتباط بين الإحصائيات، والبيانات والمؤشرات الرسمية ذات الصلة، ومضامين التضامن الأسري، في علاقته بأهداف التنمية المستدامة ومفهوم الاستدامة ومدى تحققها:

جدول (7): العلاقة بين المؤشرات الإحصائية وتعزيز التضامن الأسري وأهداف التنمية المستدامة

مؤشرات إحصائية وبيانات	تعزيز التضامن الأسري	أهداف التنمية المستدامة
*ترتيب الدولة 70 في مجال الدعم الاجتماعي *مرتبة الإمارات على مؤشر السعادة العالمي: المرتبة 21 عالميًا والأولى عربيًا	-الرضا عن الحياة الدعم الاجتماعي -تقييم الفرد لمستوى المعيشة	-الهدف1: القضاء على الفقر -الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه - الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة *معدات متقدمة على كل مؤشرات التنمية المستدامة العالمية وبوجه خاص: الهدف3: الصحة الجيدة والرفاه -الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة --الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
مؤشر التلاحم الأسري الإماراتي: ارتفاع نسبة التلاحم الأسري في الأعوام الأخيرة	مستوى التلاحم، والمشاركة، والدعم بين أفراد الأسرة النواة، والعائلة (الأقرباء) من الدرجة الأولى، في جو يسوده التفاهم والاحترام والمساواة	-الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية
معدلات الطلاق في الإمارات: مؤشرات مرتفعة وتراجع نسبتها في بعض إمارات الدولة	-تفكك أسري وغياب التلاحم -نزاعات أسرية تغيب عنها عناصر التضامن -تفكك الروابط بين أفراد الأسرة	-الهدف5: المساواة بين الجنسين -الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة -الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية

مناقشة نتائج البحث

يتضح من استعراض السياسات، والإجراءات والمبادرات التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة، إنها تُعنى بشكل واقعي في تعزيز التضامن الأسري، ودعم تماسك الأسرة واستقرارها، وذلك من خلال عدة محاور تتلخص فيما يلي:

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

أولاً-المحور القانوني:

ويتضمن عدد من القوانين والتشريعات، والتي تصب مباشرة في دعم التماسك الأسري، وتقوي أواصر العلاقات الأسرية وحماية الأسرة من التفكك.

ثانياً-المحور الواقعي الإجرائي:

وذلك من خلال المبادرات والمشاريع القائمة على أرض الواقع، من مراكز التنمية الاجتماعية والاستشارات الأسرية، ومراكز التدريب، ومراكز الدعم الخاصة بمختلف أفراد الأسرة.

ثالثاً-المحور الإعلامي والتثقيفي:

والذي تضمن عدد كبير من حملات التوعية والتثقيف الخاصة بدعم الترابط الأسري، وتعزيز مشاعر التضامن بين أفراد الأسرة.

أما عن كفاية هذه المحاور ومضامينها، فإن البحث قد بيّن أن مراكز الاستشارات الأسرية الحكومية هي سبعة مراكز فقط، إضافة إلى خمسة مراكز خاصة، وهذا العدد غير كافٍ لتحقيق الطموحات المنشودة، وخاصة بعد ظهور أثرها الإيجابي الكبير في تخفيف النزاعات الأسرية، والحد من ارتفاع نسب الطلاق والتي تُظهر الإحصائيات ارتفاعها بدرجة موازية مع تراجعها بتأثير حملات التوعية وخدمات الإرشاد الأسري، كما ينبغي التوسع بالخدمات التي تُقدم للأسرة؛ لأن بعضها متوفرة جزئيًا أو بشكل محدود، وبوجه خاص الخدمات التي تقدمها المراكز الحكومية، مع التوسّع في ترخيص مراكز شبيهة بالقطاع الخاص، ودعم وتشجيع الاستثمار في هذا المجال الحيوي، كما إن بعض القوانين لم تجد طريقها للتنفيذ، من مثل قانون إنشاء حضانات للأطفال في أماكن العمل، ولا شك أن تطبيق هذا القانون يؤثر بشكل إيجابي على العلاقة بين الأم والطفل، ويزيد من أواصر العلاقة بين الأمهات والأبناء، مع ضمان تحقيق كفاية في العمل الوظيفي بجودة أفضل.

بناء على ما سبق، فقد أجاب البحث عن التساؤل الأول: (ما هي أبرز السياسات التي أطلقتها دولة الإمارات العربية المتحدة، والإجراءات والمبادرات الحكومية لتعزيز التضامن الأسري، ودعم تماسك الأسرة واستقرارها؟)، من خلال استعراض أبرز ما قامت به حكومة دولة الإمارات لدعم التضامن الأسري، عبر مراكز تقديم الخدمات، والمراكز الاستشارية في مجال حل النزاعات الأسرية والإرشاد الأسري، وحملات التوعية والتثقيف المستمرة، والعمل على تطوير التشريعات القانونية بشكل مستمر.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

في مناقشة التساؤل الثاني: (كيف عملت سياسات وإجراءات ومبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز التضامن الأسري ودعم تماسك الأسرة؟)، نجد أن مراكز الدعم الاجتماعي، ومراكز الاستشارات الأسرية، والسياسة الوطنية للأسرة، ومبادرات وزارة تنمية المجتمع، قامت في غالبيتها على تعزيز التماسك الأسري، ودعم العلاقات الوالدية والأسرية بوجهها العام، ويتبين ذلك من خلال مؤشر التلاحم الأسري، فقد حققت الدولة نسبة 80.07% عام 2015، في حين بلغت النسبة 91%عام 2019م، وهذا يدل على الأثر الإيجابي للإجراءات والسياسات التي تقوم بها الدولة، في مجال دعم العناصر المعبّرة عن التضامن الأسري، بالرغم من وجود نسب مرتفعة لحالات الطلاق في مجتمع دولة الإمارات، والذي يُعبر عن أقصى درجات غياب التضامن الأسري، فإن مبادرات التوعية والاجراءات العملية التي تم القيام بها، قد ساعدت في تخفيض هذه النسبة بدرجات مُعتبرة إحصائيًا وذات دلالة؛ مما يُظهر أهمية الاستمرار في هذه السياسات، وإنشاء المزيد من مراكز الدعم، والاستشارات وحل النزاعات الأسرية، وتطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالزواج والأسرة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحقيق الكفاية الاقتصادية للأسرة.

بالنسبة للتساؤل الثالث: (ما العلاقة بين التضامن الأسري والاستدامة في التنمية، من خلال تعرُّف إجراءات ومبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال)، فقد بيّنت جداول تحليل المضمون، إن كل الإجراءات التي قامت بها دولة الإمارات في مجال الدعم الاجتماعي والرعاية الأسرية، إضافة إلى دعمها للتضامن الأسري، ترتبط مباشرة بعدد من أهداف وأبعاد التنمية المستدامة ولعل أبرزها: (الهدف1: القضاء على الفقر، الهدف2- القضاء على الجوع التام -الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه ، اهدف4: التعليم الجيد، الهدف5: المساواة بين الجنسين الهدف 7: طاقة نظيفة بأسعار معقولة الهدف10: الحد من أوجه عدم المساواة-الهدف11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة، -الهدف16: السلام والعدل والمؤسسات القوية)، فدعم الأسرة اقتصادياً خلال الكوارث والأزمات، وخلال فترات الركود والتضخم، يحافظ على أمانها الاقتصادي الذي ينعكس بشكل مباشر على طبيعة العلاقات بين أفرادها، كما أن توفير الخدمات لكبار السن داخل منازلهم، يُعزز من أواصر العلاقات بين الأجيال المختلفة، ويزرع قيم التعاطف والتراحم بين أفراد الأسرة، مما يُعزز تضامنهم، كما إن سد الفجوات بين الجنسين والتوزان في توزيع الأدوار، يمنح المرأة فرص متعدد ترفع من كفاية الأسرة ماديًا، وتُعزز من مكانتها الاجتماعية، وتساعدها على توفير الدعم اللازم لأبنائها ورعاية والديها، كما تشير النسب المئوية على مؤشرات التلاحم الأسري، ومؤشر السعادة العالمي إلى جودة إجراءات الدولة وترابطها الوثيق.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

تُجيب نتائج تحليل المضمون على التساؤل الرابع (ما مدى توافق خطط التنمية المستدامة في دولة الإمارات وتجربتها الخاصة، مع النهج التكاملي الذي يربط بين الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة، وفق أجندة 2030م؟)، فمن خلال عدة معايير أظهرتها نتائج تحليل مضمون السياسة الوطنية للأسرة، والتشريعات والقوانين، والخدمات التي تُقدمها وزارة تنمية المجتمع، إضافة إلى المؤشرات الإحصائية، تبين إن علاقة عناصر الدعم الاجتماعي للأسرة التي توفرها حكومة دولة الإمارات، تُسهم بشمل مباشر في تعزيز التضامن بين أفرادها مما ينعكس بشكل إيجابي على استدامة استقرار الأسرة، وهذا أيضاً يرتبط بشكل وثيق بمختلف جوانب التنمية والجانب الاجتماعي منها على وجه الخصوص.

قام النهج التكاملي لسياسات الدولة، على إصدار القوانين والتشريعات المناسبة، ومن ثم الإجراءات العملية الفاعلة على أرض الواقع، والتي تُمثّل تطبيق عملي للخطط والسياسات، إضافة إلى الاهتمام بعملية التوعية والتثقيف بشكل مستمر من خلال الإعلام ومضامينه، وحملات التوعية، وما تقدمه مراكز الدعم الاجتماعي ومراكز الاستشارات الأسرية من جهود تصب في هذا السياق،، وتتضافر هذه الجهود مع الإجراءات الاقتصادية التي تطبقها الدولة خلال الأزمات والكوارث من جهة، وعبر الدعم المستمر للفئات السكانية المتعثّرة مادياً من جهة أخرى، وهذا كله يصب في إطار واحد ونهج يقوم على التكامل بين مختلف أبعاد التنمية، الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ومما سبق عرضه: إن استراتيجية الاقتصاد الأخضر تمنح المرأة فرصًا متميزة، وتبحث عن الرائدات في هذا المجال، وتساوي بينها وبين الرجل في الرواتب والحوافز وكافة الفرص، ودعم الأسر المنتجة يوفر دخلًا اقتصاديًا ذاتيًا، ويوحّد الروابط بين أفراد الأسرة نحو مصدر دخل مستقل، ويخلق بيئة مناهضة للفقر، كما إن الركود والتضخم الاقتصادي تُعالج انعكاساته على الأسرة بشكل فوري، من خلال البرامج المؤقّتة والمرنة للعلاوات، والعمل عن بعد من داخل المنازل، يمنح الأسرة فرصة وجود الأم خلال الطفولة المبكرة للأبناء، وبدون أن يفقدها عملها، ولا تتعطل دورة الاقتصاد، كما إن خطط الاستدامة كافة تمنح الفرص لمختلف أفراد الأسرة لتحقيق كفايتهم المادية والمعنوية، ونظم التعليم الجيد والرعاية الصحية والرفاه أيضًا، تفتح أبواب فرص العمل أمام الجنسين، وبذلك تتكامل أبعاد التنمية، وتتوائم جودتها بما يضمن استمراريتها، وبذلك تتحقق الرؤية الشاملة للتنمية.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

ارتبط مفهوم التنمية الاجتماعية، بذلك الاتجاه الداعي إلى ربطه بمصطلح الرعاية الاجتماعية، الهادفة لتحقيق تنمية للموارد البشرية، ويوجد تيار واسع يرى أن التنمية الاجتماعية بالأساس عبارة عن تغيير اجتماعي، يؤثّر على البناء الاجتماعي ووظائفه، ويهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد[1].

بما أن الأسرة هي أساس البناء الاجتماعي، فإن إشباع حاجات أفرادها، يُعد أحد أهم محاور وأهداف التنمية، ولذلك لا بدّ من إقامة بناء اجتماعي ذي علاقات جيدة، ونشر قيم اجتماعية تؤدي إلى تحقق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات لأفراد المجتمع، ويُعتبر التضامن الأسري أحد الأوجه المعبّرة عن إشباع تلك الحاجات، وخاصة الحاجات العاطفية والاجتماعية، والدعم والمساندة خلال الأزمات، كما تتجلى طبيعة الروابط بين أفراد الأسرة في مدى تلاحمها وتماسكها، بما ينعكس بشكل سلبي أو إيجابي على التنمية الاجتماعية، والتي تترابط مع الواقع الاقتصادي، والسياسي والبيئي بشكل وثيق، وفقًا للنظرة الشمولية للتنمية، وضمان استمراريتها واستدامتها.

توصيات ومقترحات البحث

في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يوصي بتطبيق المقترحات التالية:

1- الاهتمام بشكل أكبر بالتنمية الاجتماعية، والتركيز على الأسرة، ووضع المزيد من الخطط لتعزيز التلاحم الأسري، وخلق قيم التضامن الأسري بين أفرادها.

2- زيادة عدد مراكز الاستشارات الأسرية، نظرًا لدورها الفاعل في حل النزاعات الأسرية، وتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه للأسرة.

3- العمل على الاهتمام بفئة الناشئين واليافعين، فقد توجهت غالبية الخطط والخدمات إلى الأطفال من فئات الطفولة المبكرة، أو الشباب وكبار السن، بينما يحتاج الناشئة من فئات عمرية ما بين (13-17 سنة)، إلى الكثير من الإعداد، والتوجيه، والتوعية والتثقيف، وخاصة في ظل اندفاع الجيل الحالي نحو مواقع التواصل الاجتماعي، وانفتاحه على مضامينها السلبي منها والإيجابي، والاستهلاك العالي للتقنية ووسائل

(1) المطوع، محمد عبد الله، التنمية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي في الإمارات، دار الفارابي، بيروت، 1991م، ص57.

E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

الاتصال الحديث، مما قد ينعكس بشكل سلبي على التكيف الاجتماعي وتراجع الروابط الاجتماعية مع البيئة المحيطة.

4- تأسيس حكومية مراكز رعاية اجتماعية ونفسية للشباب، والناشئين واليافعين، تقدم خدمات التوعية والتثقيف إلى جانب النشاطات الأخرى المعتادة.

5- إنشاء مراكز إرشاد نفسي واجتماعي في الأندية الرياضية، وملحقة بها بشكل مباشر.

6- زيادة عدد مراكز الإرشاد النفسي والاجتماعي في المدارس والجامعات.

7- إدخال مفاهيم التضامن الأسري، والرعاية الأسرية، وتماسك الأسرة، والتكافل الاجتماعي، في مناهج التعليم بمراحله المختلفة، وخاصة المرحلة الأساسية.

8- طرح الخطط والبرامج التي تعمل على معالجة أسباب زيادة ظاهرة التأخّر بالزواج لدى الإناث، وتغيير نظرة المجتمع إلى المرأة من خلال تغيير مفهوم "العنوسة"، عبر التوعية المستمرة في الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، والفضاء الاجتماعي العام للمجتمع.

9- معالجة قضية التكاليف المرتفعة لحفلات للزواج، ورفع الوعي الاقتصادي لدى المقبلين على الزواج، وكيفية التخطيط لتأسيس عائلة، وعملية الإنجاب وتربية الأبناء بشكل سليم، لتوفير عوامل استدامة استقرار الاسرة.

10- تفعيل قانون إنشاء الحضانات في المؤسسات الحكومية، وتطبيقه والإشراف على تنفيذه.

11- التوسع في تجربة العمل من المنزل عن بعد للنساء حديثات الولادة، لمنح الأم أطول فترة ممكنة لرعاية الطفل الرضيع، ويُمكن أن تمتد تلك الفترة حتى دخول الطفل الحضانة أو الروضة.

12- تكثيف حملات التوعية والتثقيف في مجال التضامن الأسري، ورفع الوعي بمفاهيم الاستدامة في علاقتها بالأسرة.

13- وضع معايير تقييم دورية للإجراءات والسياسات، لقياس مدى فعاليتها، وتطويرها ومعالجة الثغرات.

14- إجراء المزيد من الدراسات حول الأسرة الإماراتية، ومشكلاتها، وعوامل استقرارها.

IJFAES, VSRP Publishing, UK
https://ijfaes.vsrp.co.uk
E-ISSN 2977-1498
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2023.v2n4p4

15- تأسيس فروع دراسية في الجامعات، خاصة بالإرشاد الأسري، والصحة النفسية للأسرة، والإرشاد التربوي والاجتماعي الموجّه للأسرة، وذلك ضمن تخصّصات العلوم الاجتماعية والنفسية والتربوية، وتوجيه الأجيال الشابة نحو دراسة تلك التخصصات، وربط دراستهم النظرية بالواقع الاجتماعي من خلال العمل الميداني.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. الاتحاد (صحيفة)، عدد يوم 2023/2/21م، (شوهد يوم2023/3/5م):
https://www.alittihad.ae/news
2. الإمارات اليوم (صحيفة)، عدد يوم 2023/1/19م،(شوهد يوم 2023/2/28):
https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2023-01-1
3. بدر، بشير، الأسرة والتنمية المستدامة الإنسانية، 15 /م2018، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/2/28م) https://abouna.org/content%A7%D9%85%D8%A9
4. بيومي، عمرو،" 175 ألف مواطنة فاتتهن سن الزواج"، مقال منشور في صحيفة الإمارات اليوم بتاريخ2012/5/23م، متاح على الرابط (شوهد في 2023/3/1م):
https://www.emaratalyoum.com/local
5. بيومي عمرو، " تنمية المجتمع: «تقهوى» تقلّل فرص الطلاق في أبو ظبي بنسبة 80%"، صحيفة الإمارات اليوم، بتاريخ 2022/10/16م، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/2/2م):
https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2022-10-16-1.167
6. البرنامج الوطني للسعادة، وزارة تنمية المجتمع، الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/3/7م) https://www.hw.gov.ae
7. حمصي، أنطون، أصول البحث العلمي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1991م.
8. رشوان، حسين عبد الحميد، الأسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2003م.
9. رشوان حسين عبد الحميد، البناء الاجتماعي/ الأنساق والجماعات، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007م.

10. حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية ، "تقرير السعادة العالمي"، 29/ 3/ 2022، متاح على الرابط (شوهد يوم 9 /2023/3م) https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/the-uae-government/government-of-future/happiness/the-uae-as-per-world-happiness-report
11. حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية، "الحياة الاجتماعية"، 2022/4/15، متاح على الرابط (شوهد يوم 3/3/ 2023م) https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/culture/social-life
12. حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية، "زيادة حالات الطلاق"، 2022/9/22، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/3/3م)-https://u.ae/ar-AE/information-and-services/social- affairs/divorce
13. حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية، "أجندة الاستدامة 2030م"، متاح على الرابط (شوهد يوم2023/3/1م)
https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/leaving-no-one-behind
14. السياسة الوطنية للأسرة، وزارة تنمية المجتمع، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018م.
15. فياض حسن الجبوري، فاروق، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، حالة دولة الإمارات العربية المتحدة 2020، معهد إسلام المعرفة إمام، كلية الدراسات العليا، جامعة الجزائر، اغسطس 2021م.
16. القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007 م.
17. قنديل، محمد متولي، شلبي صافي ناز، مدخل إلى رعاية الطفل والأسرة، دار الفكر، عمان، الأردن، 2006م.
18. المطوع، محمد عبد الله، التنمية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي في الإمارات، دار الفارابي، بيروت، 1991م
19. مؤشرات التنمية في إمارة أبو ظبي، مركز الإحصاء، ديسمبر 2015، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/3/7) https://www.scad.ae/Release%20Documents
20. مؤشر التلاحم الأسري، رؤية الإمارات 2021م، متاح على الرابط (شوهد يوم 2023/3/10م):
https://www.vision2021.ae/%D8%A7

21. منظمة الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/4م):
https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/developm
22. منظمة الأمم المتحدة، الأثر الأكاديمي، متوفر على الرابط (شوهد في 2023/3/6م):
https://www.un.org/ar/articles-by-property-local-category/59101/10865
23. الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009م.
24. وزارة تنمية المجتمع، الإمارات العربية المتحدة، الخدمات الذكية، متوفر على الرابط (شوهد يوم 2023/3/9م): https://www.mocd.gov.ae/ar/services.aspx

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Eggert, R.G, What sustainability and sustainable development mean in mining, 3 Chapter 3 in: Sustainable Management of Mining Operations, Botin, J.A. (Ed), SME, Littleton, CO.

2- Renate Douwes, Maria Stuttaford, and Leslie London, "Social Solidarity, Human Rights, and Collective Action: Considerations in the Implementation of the National Health Insurance in South Africa", insurance, 2018-10-1, Retrieved (2023-3-11) Available at: https://www.hhrjournal.org/2018/10/social-solidarity-human-rights-and-collective-action-considerations-in-the-implementation-of-the-national-health-insura

3- Porritt, Jonathan, *Capitalism as if the World Matters*, Earthscan, London, 2005.